رأي القدس

مجزرة مدينة الصدر وتبعاتها

■ ما حدث في مدينة الصدر يوم امس هو مجزرة دموية بشعة، تكشف عن مدى حالة الانهيار التي يعيشها «العراق الجديد»، وعجز الحكومة الحالية عن وقفها، وتنفيذ اي من تعهداتها بضبط الأمن وحماية ارواح المدنيين الابرياء.

الادارة الامريكية تتحمل مسؤولية كل هذه المجازر لانها ارتكبت اخطاء قاتلة بات الشعب العراقي يدفع ثمنها من دمه وارواح ابنائه، وابرز هذه الاخطاء حل الجيش العراقي وتفكيك مؤسسات الدولة الأمنية وتعزيز سلطة الميليشيات والحكومة الطائفية التي تحميها.

العراق يغرق في بحر دماء الحرب الاهلية الطائفية، وبدأ يدخل اكثر حلقاتها خطورة وهي الانتقام والانتقام المضاد. فالميليشيات الطائفية وفرق الموت التابعة لها تخطف ابناء الطائفة السنية وتعذبهم بالمثقاب الكهربائي حتى الموت، فترد تنظيمات محسوبة على هؤلاء بارسال السيارات المفخخة الى الاسواق والتجمعات الشعبية لتحصد ارواح ابرياء ايضا دون اي تفرقة.

وفي ظل دوائر الانتقام البشعة هذه من غير المستبعد ان تدخل اجهزة استخبارات اجنبية الى الحلبة، وتقوم بتفجير هنا واعمال قتل هناك، لصب المزيد من النار على الفتنة الطائفية.

الفئة الحاكمة في العراق تتحمل ايضا الجزء الاكبر من المسؤولية عن شلالات الدماء هذه في الجانبين، لانها تصرفت منذ يوم وصولها الى الحكم بعقلية انتقامية، واستخدمت ميليشياتها لتصفية حسابات ثأرية، ولم تتصرف في اي يوم من الايام كحكومة لكل العراقيين، بمختلف طوائفهم واعراقهم، وتعمل على تطبيق القانون ومواد الدستور التي شاركت احزابها في وضعه، واولها حماية ارواح العراقيين جميعا بغض النظر عن قوميتهم او طائفتهم.

مجزرة الامس في مدينة الصدر تثير المخاوف من استفحال الحرب الاهلية الطائفية، ودخولها مرحلة يصعب تطويقها او تقليص اخطارها. مثلما تؤكد هذه المجزرة ان العملية السياسية التي انبثقت من رحم الاحتلال قد فشلت، وباتت الحكومة التي تمثل قمتها عبئا على الشعب العراقي، ونقمة عليه.

الامريكيون استخدموا هذه الحكومة المنتخبة ديمقراطيا، في مناخ من التضليل والكذب والخداع، من أجل اعفاء انفسهم من اي مسؤولية قانونية تجاه الاوضاع الحالية المتدهورة ونتائجها الدموية، والقول انهم لا يحكمون العراق، وان هناك حكومة عراقية هي التي تدير شؤون البلاد وهي المسؤولة عن كل ما يجري.

ومن المؤسف ان هذه الخدعة الامريكية انطلت على بعض العراقيين المتعطشين للحكم حتى لو جاء هذا الحكم على حساب امن العراق واستقراره، وعلى طبق من المجازر الجماعية.

تقارير الامم المتحدة اكدت ان حوالي 7500 عراقي قتلوا في شهري ايلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر) الماضيين، واربعة اضعاف هذا الرقم من الجرحى والمصابين، مضافا الى ذلك هروب اكثر من مليوني عراقي الى دول الجوار للنجاة باروحهم. ومجزرة الامس تؤشر الى مستقبل دموي مظلم.

انه الاحتلال الامريكي الذي غيّر العراق ولكن الى الاسوأ، وحوله كله الى مقبرة جماعية، وساحة للفوضى والحرب الاهلية الطائفية، وبمساعدة بعض السياسيين العراقيين الذين وضعوا احقادهم الذاتية والطائفية المذهبية فوق مصلحة العراق وشعبه وامنه واستقراره ووحدته.

كُلهم للوطن!

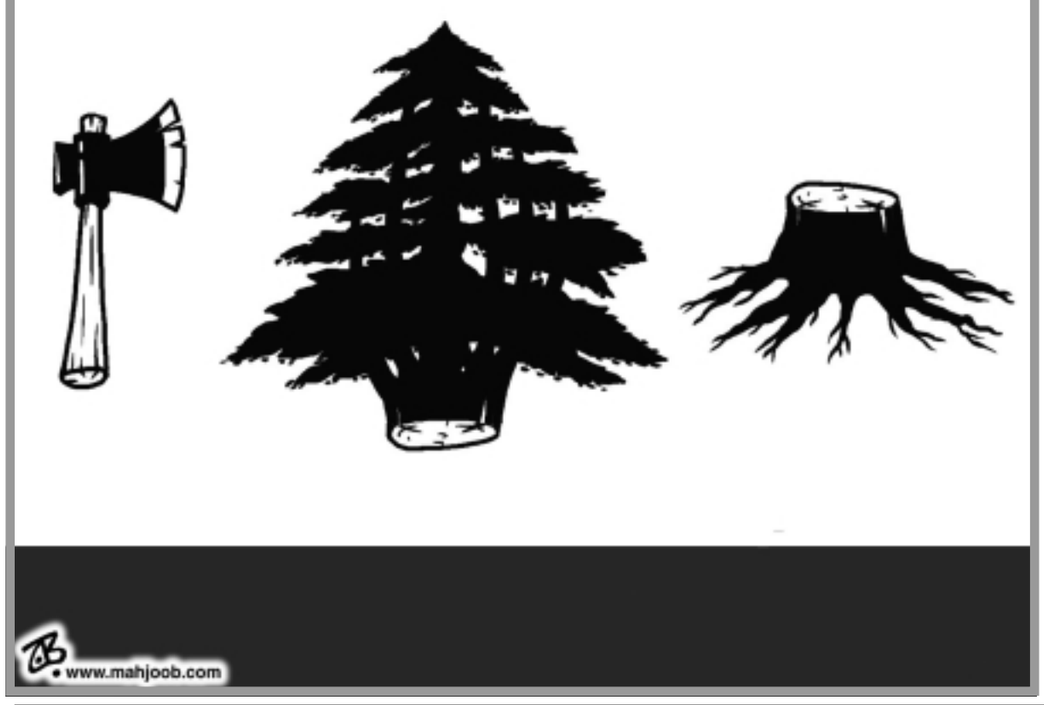

النظام السوري واغتيال الجميل: شارع نقمة... وآخر نعمة!

صبحي حديدي *

■ من جديد يقطع لبنان (الشعب اللبناني والشارع اللبناني على وجه التحديد، قبل سلسلة المسميات الرائجة: «أغلبية»، «أكثرية»، «حكومة»، «معارضة»،...) خطوة إضافية نحو حافة الهاوية، بل يبدو وكأن واقع الحال على الأرض أشد مأساوية من أية بلاغة قد يوحي بها مجاز الهاوية ذاتها. وإذا كانت جريمة اغتيال النائب والوزير بيير أمين الجميل تستأنف جرائم سابقة، ربما ضمن سياق خاص هو تعطيل إقرار مشروع المحكمة ذات الطابع الدولي، فإن السياق العام لا يضيف جديداً ملموساً هذه المرة، ما خلا أن تقنيات القتل مختلفة لأنها بالضبط هدفت إلى تفخيخ رسائل سياسية وأمنية مختلفة أو بالأحرى طارئة.

ولعل المفارقة الأولى هنا هي أن تلويح المعارضة بالنزول إلى الشارع، انتهى إلى نقيض غير منتظر، وإنْ كان غير مفاجيء في المشهد السياسي اللبناني الراهن: نزول الأكثرية إلى الشارع، لتشييع قتيل جديد انضم إلى لائحة رفيق الحريري وباسل فليحان وسمير قصير وجورج حاوي وجبران تويني، ولكن أيضاً لاستئناف روحية انتفاضة 14 آذار التي ارتبكت قليلاً أو فقدت زمام المبادرة أو تراخت، لكي لا نقول استرخت. وإذا كان سيناريو الجريمة التي تشحذ همة الأكثرية، وأهل انتفاضة الاستقلال على نحو خاص، قد بات كلاسيكياً الآن، بل لاح وكأنه ارتدى صفة رد الفعل على الفعل (ليس أكثر، أحياناً، للأسف)، فإن الفارق هذه المرة أن ورقة الشارع باتت نعمة هنا بقدر ما هي نقمة هناك، بين مختلف المسميات السالفة: «أغلبية»، «أكثرية»، «حكومة»، «معارضة»،...

الآن، وفي المثال الأبرز داخل صف المعارضة، يلوح الأمين العام لـ«حزب الله»، الشيخ حسن نصر الله، بالنزول إلى الشارع من أجل إسقاط حكومة فؤاد السنيورة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، أو ـ إذا لم يتحقق هذا الهدف ـ الضغط من أجل تنظيم انتخابات نيابية مبكرة. وإذا صدقنا ما يعد به السيد من أن هذا النزول إلى الشارع سيكون سلمياً وحضارياً وغير عنيف وغير مسلح، فلا ريب في أن الخيار وسيلة ديمقراطية مشروعة تماماً (المفارقة أن السيد نفسه عابها على اللبنانيين أنفسهم، ربيع السنة الماضية، أمام مئات الآلاف في ساحة رياض الصلح، حين اعتبر أن لبنان ليس أوكرانيا، وهو اليوم يريد من اللبنانيين أن يفعلوا كما فعل الأوكرانيون تماماً: النزول إلى الشارع، والاعتصام، والتظاهر السلمي والمدني من أجل تغيير واقع سياسي).

غير أن خيار الشارع ليس باليسر الذي يبدو عليه، سواء في ما يخص تنفيذه على نحو حضاري ديمقراطي أو في طبيعة القوى الخليطة التي ستشارك فيه ضمن أجندات متباينة في العمق أو لا تلتقي إلا على أغراض انتقالية محددة ومحدودة. وبهذا المعنى طرأت تلك الخلخلة الجلية التي اعترت قوى المعارضة مؤخراً، وقبيل اغتيال الجميل، بصدد قرار النزول إلى الشارع تحديداً: مشكلات «التيار الوطني الحر» وآل فرنجية مع الشارع المسيحي، والماروني تحديداً؛ ومشكلات آل كرامي مع جمهور السنة، في طرابلس قبل بيروت؛ وكذلك مشكلات الصف الشيعي الذي لا يبدو منضوياً تماماً خلف سياسات «حزب الله» الراهنة، سواء على صعيد مواقف «أمل» ونبيه بري المتباينة في قليل أو كثير، أو مواقف مرجعيات دينية شيعية بارزة مثل السيد علي الأمين مفتي صور وجبل عامل، والسيد هاني فحص، وجمهرة واسعة من المثقفين الشيعة المستنيرين.

وإذا افترض المرء، كما أفعل شخصياً، أن النظام السوري ـ بالتعاون الوثيق مع ما تبقى للنظام الأمني اللبناني السابق من جيوب خفية في مختلف الأجهزة الأمنية اللبنانية، وكذلك بالتنسيق والتعاون المباشر مع أجهزة استخباراتية خاصة تابعة لقوى لبنانية متحالفة مع النظام السوري ـ يقف خلف معظم جرائم الاغتيال التي شهدها لبنان منذ مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، فإن ما بات عاقبة كلاسيكية في هذه الجرائم هو السيناريو التالي: واقعة القتل تستهدف تغييب شخصية معارضة، أو تعطيل طاقة سياسية أو إعلامية أو فكرية، أو قطع الطريق على دينامية تطوير نوعية في صف الأكثرية الراهنة (وهذا ما يقوي، ميكانيكياً كما يُظن، صف الأقلية المتحالفة عموماً مع النظام السوري)، ولكنها تنتهي إلى النقيض تماماً، أو لعل من الإنصاف القول إنها تسفر عن عاقبة مضادة مزدوجة: تقوية صف القتيل، وإضعاف صف القاتل!

وفي المثال المأساوي الذي بين أيدينا، ورغم أن قوى 14 آذار فقدت شخصية شابة واعدة بالكثير، على صعيد استئناف موقع آل الجميل في مؤسسة الرئاسة اللبنانية والصف الماروني إجمالاً، فإن الواقعة في ذاتها ـ ولأن أصابع الاتهام اتجهت إلى دمشق أساساً ـ ردت حال النظام السوري إلى الوضع الذي سبق حدوث تطورين أساسيين يمكن اعتبارهما في صالح النظام: مجيء السير نايجل شينولد، المستشار السياسي لرئيس الوزراء البريطاني توني بلير، إلى دمشق بحثاً عن دور سوري إيجابي في العراق (وبالتالي: المقايضة بفترة سماح إضافية في حجم الضغوطات الأمريكية على النظام)؛ وزيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى العراق، بناء على رغبة بريطانية وعدم ممانعة أمريكية، للبحث في ما يمكن للنظام السوري أن يقدمه من مساعدات أمنية ولوجستية للحكومة العراقية (أي: للاحتلال الأمريكي!).

وأياً كانت طبيعة التقديرات السرية، الأمريكية قبل البريطانية في الواقع، لأقصى ما يمكن للنظام السوري أن يلعبه من أدوار في خدمة الاحتلال وتخفيف المأزق الأمريكي الشامل في العراق (وهي، في نهاية المطاف، أدوار هزيلة محدودة النطاق ومرتهنة مباشرة بموقف إيران ومرونتها واستعدادها للمشاركة، وليس بما يملك النظام السوري أو ما يوحي بامتلاكه في جعبته)، فإن اغتيال الجميل قد عطل الكثير من الزخم الذي أشاعته وسائل الإعلام السورية حول زيارة شينولد والمعلم، سواء بسواء. لقد عاد النظام إلى المواقع ذاتها التي وُضع، أو وَضع نفسه، فيها عشية الاغتيالات كافة: أنه المتضرر من واقعة الاغتيال، وأن المؤامرة خارجية (إسرائيلية، غالباً) تستهدفه إسوة باستهداف لبنان، مع غمز دائم إلى أن مجموعات في قوى 14 آذار قد تكون هي القاتلة!

ومما له دلالة خاصة، تجمع مرارة المأساة إلى سخرية الأقدار، أن النظام السوري يتضرر بالفعل إثر كل واقعة اغتيال، ويرتد خطوات إلى الوراء، ويتطابق أكثر فأكثر مع صورة القاتل الذي يطلق النار على قدميه، بعد أو قبل أو حتى أثناء الإجهاز على الضحية! وفي تحليلات سابقة لوقائع وسياقات مماثلة كان آخرها اغتيال جبران تويني، اعتبرت شخصياً أن سلوك النظام أخذ يرتدي صبغة انتحارية تزداد ضراوة وشراسة ودموية، وبالتالي تنحدر أكثر فأكثر نحو المأزق، كلما زاد يقين أهل النظام بأن ظهرهم يلتصق أكثر فأكثر إلى الجدار الأخير. الساحة اللبنانية هي اليوم، وربما ليس كما كانت في أي زمن منذ التدخل العسكري السوري المباشر في لبنان سنة 1976، آخر ما تبقى للنظام من ميادين يناور فيها أو يستعرض قواه أو يوغل في المزيد من «تخريب البلد على رؤوس أصحابه» حسب عبارة بشار الأسد الشهيرة في آخر لقاءاته مع رفيق الحريري.

وكما في الماضي، وفي كل واقعة اغتيال عموماً، ترسل جريمة اغتيال الجميل سلسلة رسائل صارت بدورها كلاسيكية، أولها إلى الداخل اللبناني: خرجنا عسكرياً، ولكننا باقون على الأرض أمنياً، أقرب من حبل الوريد، نوع تقنيات القتل كما نشاء، وقريباً سننزل إلى الشارع سياسياً (من خلال الحلفاء، لا بأس، ولكننا سنتواجد!).

وإلى الداخل السوري: إذا كانت ذراعنا في لبنان طويلة هكذا، في قلب بيروت، فكيف يمكن لذراع الاستبداد أن تكون، في دمشق وحلب واللاذقية؟ وإلى الجوار العربي والإقليمي: علي وعلى أعدائي، وزلزالنا هنا هو زلزال هناك عندكم، في بيروت كما في بغداد والرياض والقاهرة وعمان. وإلى أمريكا: في انتظار الصفقة، التي تخص إطالة عمر النظام أولاً وأساساً، لسنا جمعية خيرية، بل لعلنا أقرب إلى جمعية مافيوزية لا تلتزم بقوانين دولية أوبأعراف أخلاقية في ما يخص القتل وتقويض المعبد على رؤوس الجميع، ولا بد أن نقبض الثمن في منجاة النظام.

غير أن ما يفخخ معظم هذه الرسائل المفخخة إنما ينبثق مباشرة من ذلك المأزق الشامل الذي يعيشه النظام، وفي بيت السلطة مباشرة وضمن المعادلات القليلة الضيقة التي ما تزال تحفظ تكافلها وتضامنها. هذا نظام استبدادي ـ وراثي متهالك لا ينتهي من معضلة كبرى حتى يدخل في أخرى أكبر، على أصعدة بنيوية وجوهرية عديدة بينها اختلال معماره الأمني ـ العسكري كما شيده حافظ الأسد منذ 1970 وخلفه لوريثه في حزيران (يونيو) 2000، وانحسار شبكات الولاء التي كانت تتكفل بالإبقاء على النظام متماسكاً في الحدود الدنيا، ونضوب منابع النهب التي كانت خير المنافذ لترحيل التناقضات بين أطراف النظام، وإفقار المجتمع أكثر فأكثر مع اختلاط سياسات النهب المنظم بسياسات التخطيط التجريبي المتخبط. لا ينفصل عن مظاهر الاعتلال البنيوية هذه تلك المعضلات التي تخص شيوع مقاربات في السياسات الخارجية تجمع بين طيش الهواة ومجازفة المافيا ورهان المقامر، وما يرتبط بها من تساقط متعاقب لأوراق القوة التي كان الأسد الأب قد استجمعها عقداً بعد آخر على الصعيد الإقليمي، وهبوط موقع النظام في المحيط العربي والإقليمي والعالمي إلى حال من العزلة شبه تامة.

في موازاة هذا كله، ثمة ذلك الخطر الأكبر الخاص الذي يتهدد بيت السلطة من داخلها، أو ربما من داخل الداخل كما قد يصح القول، وأقصد تفكك اللحمة بين أطراف الحلقة الأضيق في السلطة، على مستوى عائلة الحكم ذاتها أولاً، ثم بعدئذ على مختلف مستويات المحاصصة في النهب وتقاسم النفوذ وتنظيم شبكات الولاء وتحسين المواقع في التسويات المحتملة القادمة، تالياً. وكما سبق أن تساءلنا في التعليق على تغييب اللواء غازي كنعان: إذا كان احتمال وقوع شقاق بين عائلة الحكم (بشار الأسد وماهر الأسد وبشرى الأسد ـ صهر العائلة ورجل الأمن الأقوى ـ اللواء أصف شوكت) ورجل مثل كنعان، كان آخر حواريي حافظ الأسد وأعلاهم كعباً في الشؤون الأمنية، قد حتم تصفية الأخير على ذلك النحو الدراماتيكي الصارخ، فكم من غازي كنعان آخر ينبغي أن ينتظر دوره؟ وكم خادم تاريخي للنظام سوف يتحسس رأسه، إذا تكشف المزيد من الأسرار حول جرائم النظام هنا وهناك؟ وهل في وسع عائلة الحكم هذه، الضيقة أصلاً والآخذة في الانكماش أكثر فأكثر، أن تدير وحدها معارك البقاء القادمة، خصوصاً وأن تلك المعارك تَعِدُ بكل ما هو شرس عنيف؟

ثم هل نستكثر على نظامٍ، ظهره إلى الجدار على هذا النحو الدراماتيكي، أن يذهب إلى أقصى الحدود القصوى في الحيلولة دون تشكيل محكمة يمكن أن تميط اللثام عن كل تلك الجرائم، وأن تحاسب أدوات النظام المنفذة، من أعلى إلى أسفل، فتُحدث المزيد من الخلخلة في شبكات الولاء، وتطيح بالكثير من الرؤوس التي لا يُطاح بها دون أن تؤدي إلى مس شديد بأمن النظام؟ وكيف لا يكون سفك دم هذا الفتى، بيير أمين الجميل، رخيصاً عليهم... مثل أي وكل دم أريق أو سوف يُراق على مذبح، وفي غمار مذابح، منجاة النظام؟

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

الجنرال ابو زيد وطالباني وطباطبائي وراء مذكرة اعتقال الضاري

هارون محمد *

■ بدأت تتكشف أسرار وتفاصيل وملابسات إصدار مذكرة اعتقال الشيخ حارث الضاري في الاسبوع الماضي، التي أحدثت صدمة في الشارع العراقي، وانتجت ردود فعل غاضبة في الاوساط الشعبية والسياسية والدينية والعشائرية في عموم انحاء العراق والوطن العربي، أجبرت أصحاب المذكرة على التراجع والهروب من تداعياتها رغم انهم حاولوا تخفيف وطأتها عليهم بالادعاء انها مذكرة تحقيقية وليست اعتقالاً، الأمر الذي أوقعهم في مأزق جديد تمثل في غبائهم الشديد وعدم معرفتهم بان مذكرات التحقيق تصدر من القضاء سواء كان محكمة او دائرة عدلية، وليس وزير الداخلية.

وفي التفاصيل فان التخطيط لاصدار المذكرة بدأ عند الإعلان عن زيارة الشيخ حارث على رأس وفد من هيئة علماء المسلمين للسعودية بدعوة خاصة من الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حيث وقع نبأ الزيارة كالصاعقة على رأسي جلال طالباني وعبدالعزيز طباطبائي اللذين توسلا كل الطرق منذ اوائل العام 2005 ولغاية ايلول (سبتمبر) الماضي لزيارة الرياض رسمياً، دون ان يفلحا في سعيهما، وتحتفظ وزارة الخارجية السعودية بملف كامل يحتوي رسائل الاثنين بهذا الصدد.

ولم يعد سراً ان طالباني وفور سماعه الاعلان السعودي عن زيارة الضاري وقبل توجه الاخير الى الرياض، طلب من مساعده برهم صالح نائب رئيس الوزراء الذي كان في دبي مشاركاً في مؤتمر اقتصادي السفر بسرية الى السعودية مصطحباً معه وفيق السامرائي للاجتماع مع المسؤولين السعوديين وتحذيرهم من استقبال الشيخ الضاري، الذي وصفه الاثنان خلال اجتماعهما مع وزير سعودي من الاسرة الحاكمة بانه يحتضن (الارهابيين) السعوديين القادمين الى العراق، ويوفر لهم الملاذ الآمن والحماية في مناطق معينه، ولما رأى برهم ووفيق بأن المسؤول السعودي لا يأبه لكلامهما وتحدث معهما بلهجة حازمة مشددا بان المملكة تعرف اصدقاءها وتعرف خصومها، وهي حرة في توجيه الدعوات الى الشخصيات العراقية، لجأ موفدا طالباني الى التهديد المبطن والزعم بان عدداً من المعتقلين السعوديين المقبوض عليهم في بغداد والموصل والرمادي اعترفوا بانهم تلقوا دعماً من مسؤولين سعوديين قبل توجههم الى العراق، وهنا انفجر الامير الوزير في وجه الاثنين ـ وفق ما ابلغه مسؤول سعودي بارز لشخصية عراقية شاركت في اجتماع مكة والتوقيع على وثيقتها ـ وقال لهما بالنص: لا تحاولوا ابتزاز المملكة واخبرا رئيسكما بان المملكة لا تخشى من خزعبلاته وهي تعرفه على حقيقته منذ سنوات.. وانهى الاجتماع وتركهما في الصالة مع موظفي تشريفات ومراسم قادوا الاثنين الى احد الفنادق تمهيداً لسفرهما، وسمع المرافقون السعوديون خلال نقلهما في السيارة من مكان الاجتماع حديثاً خافتاً بين برهم ووفيق، يلوم الاول الـ(مام) لتكليفه بهذه المهمة المعقدة، فيما التزم الثاني بالصمت المطبق.

وواضح ان طالباني اطلع بعد عودة مبعوثيه على نتائج زيارتهما السرية للرياض، وأدرك بان السعوديين غير مستعدين للتعاطي معه سياسياً ورسمياً، وتصور بان الحفاوة والترحيب اللذين استقبل بهما الشيخ حارث الضاري ضربة موجهة اليه والى موفدية الخائبين، فبادر الى شن حملة شخصية ضد الضاري اعقبهما بحملة رسمية دون ان يفهم انه ادخل نفسه في ورطة اثبت خلالها انه ما زال رئيساً لحزب انفصالي اسمه الاتحاد الكردي وليس رئيساً للجمهورية كما يقال، ولما وجد ان هجماته وحملاته على الشيخ حارث اهملتها وسائل الاعلام ولم يلتفت اليها الشعب العراقي، ذهب الى حليفه عبدالعزيز طباطبائي الحكيم رئيس المجلس الاعلى وعرض عليه اصدار بيان مشترك من التحالف الكردي والائتلاف الشيعي يدين تصرفات الضاري ويطالب بتقديمه الى المحاكم العراقية بدعوى رفضه للمصالحة الوطنية، واعتراضه على العملية السياسية وتحريضه الدائم ضد قوات الاحتلال والتشكيلات الحكومية وتشجيعه (التكفيريين والصداميين) ومعروف ان عملاء الاحتلال يقصدون بالتكفيريين السنة العرب ويعنون بالصداميين حزب البعث.

وخلال لقاء طالباني وطباطبائي الذي جرى مساء الثالث عشر من الشهر الحالي في مقر اقامة الثاني انضم اليهما موفق ربيعي الذي ابلغهما بانه خلال اجتماعه مع الجنرال الامريكي جون ابو زيد خلال زيارته الاخيرة استشف منه ضرورة التحرك ضد الشيخ حارث لانه بات يخلق متاعب جدية للادارة الامريكية في عدد من الدول العربية والاقليمية، ونقل ربيعي كلاماً عن ابو زيد قوله: انه في آخر زيارة لانقرة، سمع كلاماً (غريباً) من المسؤولين الاتراك مفاده ان تركيا في تعاطيها مع العراق مستقبلاً، ستأخذ بنظر الاعتبار مسألتين مهمتين أولاهما: أهمية استمرار كركوك مدينة عراقية وعدم تغيير جغرافيتها وتركيبتها السكانية، والثانية الموقف من الشيخ الضاري الذي تعتبره تركيا مرجعيه عراقية لا يمكن تجاوزها بأي شكل من الأشكال.

وخلال اللقاء اتفق الثلاثي طالباني وطباطبائي وربيعي على استبعاد البيان المشترك الذي كان في ذهن جلال، على اساس انه بيان سياسي غير ملزم، والبحث عن صيغة حكومية ملزمة، واستدعى جواد بولاني وزير الداخلية والتحق بالثلاثة، وتباحثوا في الامر وقرروا في النهاية ان يتولى بولاني المهمة ويصدر مذكرة الاعتقال.

وسمع ابراهيم الجعفري رئيس الحكومة السابق بنبأ الاجتماع والاستعدادات لاصدار مذكرة الاعتقال، فبادر الى الاتصال هاتفياً بعبدالعزيز وحذره من الوقوع في الفخ الامريكي واصدار أمر باعتقال الشيخ الضاري، غير ان رئيس الائتلاف الشيعي طمأنه مؤكداً له ان العملية تسير وفق القانون وبمباركة الامريكان.

ويقول احد اصدقاء الجعفري وكان في مجلسه عندما اتصل بطباطبائي وسمع حديثه معه، انه سأله لماذا تخشى من صدور مذكرة اعتقال بحق الضاري؟ فرد الجعفري ـ والكلام لصديقه وهو رجل اعمال شيعي يزور لندن منذ يومين ـ ان هذه لعبة امريكية واضحة الأهداف، واستطرد الجعفري في تفسيره للعبة، انه عندما كان رئيساً للوزراء عقد الشيخ حارث مؤتمراً صحافياً اتهم فيه بطريقة صريحة (منظمة بدر) بقتل أهل السنة وتوعدها وتحداها علناً وحرض على قتل اعضائها، فبادر الجعفري الى استدعاء وزير العدل في حكومته عبدالحسين شندل وعرض عليه فكرة إصدار مذكرة قضائية بالتحقيق مع الضاري حول اتهاماته لمنظمة بدر بالاسم والتحريض عليها، وعندما اطلع مستشارو السفارة الامريكية على مسودة المذكرة، في إطار التنسيق المشترك بين الحكومة العراقية وسلطات الاحتلال، اعترض المستشارون الامريكيون على المذكرة باعتبار ان ما قاله الشيخ حارث هو رأي من حقه ان يقوله في أي وقت يراه مناسباً، وليست هناك قوانين تحظر الرأي الآخر الا في الدول الدكتاتورية والشمولية، وأيد السفير الامريكي ما توصل اليه مستشاروه ومنع اصدار المذكرة التي وصفها في حينه بانها ستكون (فضيحة مدوية) للامريكيين والعراقيين المتعاونين معهم، ويتساءل الجعفري عن سر الموافقة الامريكية على مذكرة الاعتقال الحالية، الذي يخفي وراءه اشياء واشياء على حد وصفه.

وعموماً.. فإن أبرز ما جاء في تصريحات الشيخ الضاري في مقابلاته التلفزيونية الاخيرة، تأكيداته بانه لا خوف على العراق اذا ما انسحب الامريكان، ولا خشية من حرب أهلية كما يزعم عملاء الاحتلال، لان الشيخ يعرف مسبقاً ان الذين يقودون الفتنة الطائفية الان في العراق من التنظيمات والميليشيات الشيعية سيهربون الى خارج الحدود، قبل انسحاب القوات الامريكية التي تشكل لتلك التنظيمات والميليشيات غطاء حماية وتستخدم طائراتها المقاتلة والمروحية وصواريخها ودباباتها لمنع المقاومة العراقية من الوصول اليهم في مقراتهم وقواعدهم، هذه الحقيقة هي التي أوجعت طالباني وطباطبائي وربيعي ومن لف لفهم ممن توهم بأن مذكرة اعتقال او تحقيق ضد حارث الضاري سترهبه وتمنعه من قول الحق.

ويصدق الشيخ حارث عندما يقول ان طالباني ليس رئيس العراق، وانما قد يكون رئيساً لفئة او جماعه او حزب، حتى هو نفسه يعرف هذه الحقيقة، ولطالما ردد نكتة يرويها لضيوفه، عندما يقول لهم انا رئيس «اربع نفرات» (أربعة أنفار) وحدهم يخاطبونني بفخامة الرئيس، ويعددهم على اصابعه السمينة بانهم نائباه عادل عبدالمهدي وطارق الهاشمي ومدير مكتبه كاميران قرداغي ومراسله او مستشاره العسكري وفيق المستكرد (السامرائي سابقاً).

والواقع.. أن أي مراقب سياسي محايد في تقييمه لتصرفات طالباني وسلوكه وممارساته وتصريحاته لابد ويخرج بنتيجة ان هذا الرجل لا يصلح شخصياً وسياسياً لمنصب وزاري فكيف برئيس جمهورية مثل العراق، عرف برموزه ورجالاته وقياداته التي تركت بصماتها الايجابية على تأريخ البلاد، ورحم الله الرائد التميمي في الاستخبارات العسكرية اذا كان ميتاً، ومتعه بالصحة والعافية إذا كان حياً، عندما اعترض على منح قيادات كردية طردها الملا مصطفى بارزاني من الحزب وجاءت الى بغداد من ايران عام 1966 رواتب شهرية من الاستخبارات وكانت بحدود ستين ديناراً لكل عضو في المكتب السياسي، مما اضطر العقيد شفيق الدراجي مدير الاستخبارات العسكرية يومئذ الى توجيه عقوبة له وتجميد مسؤولياته باعتباره ضابط ارتباط بين الاستخبارات والحركات الكردية كما كانت تسمى.

ولا عاب فم ذلك المطرب الشعبي العراقي الذي غنى اغنية يتداولها العراقيون ويرددونها فيما بينهم، مطلعها يقول:

لا أمن لا آمان وفلوس ما عندي.. فوك القهر والضيم ريسنا كردي

و(فوك) تعني باللهجة الدارجة فوق.

اما بالنسبة لجواد او نوري (لا فرق) المالكي، فانه ملا في عقليته ومنطقه وسلوكه وتصرفاته، رغم انه يرتدي بدلة ورباط عنق، ومثل هذا النماذج مكانه في حسينية يردح فيها مثل ذلك القارئ الحسيني الذي لم يعجبه بكاء ونحيب مستمعيه، واضطر الى إعادة (المقتل) كما يسمى في التراث الشيعي عدة مرات، دون ان تكون النتيجة مرضية له، فاضطر الى ان يقول لهم: حالتكم لا ترضى الامام الحسين عليه السلام، سيغضب عليكم ويمنعكم من دخول الجنة، فقام اليه رجل من الحاضرين وقال له: سيدنا.. «ليش ما تجيب عصا وتضربنا بيها حيل توجعنا، ونكوم نبجي من الالم حتى يرضى الحسين عنا؟»!

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

مقاتل اللبنانيين

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

هنالك مركب تراجيدي عميق في المشهد اللبناني، وخاصة الساحة المارونية منه، يتمثل في السلسلة الطويلة من القادة الشباب الذين اختطفهم الموت العنيف، في أحيان كثيرة على أيدي شباب مارونين آخرين، في مشاهد غاية من العنف والدموية: طوني فرنجية، بشير الجميل، داني شمعون، إيلي حبيقة، إلخ... إلخ...

(2)

اقتربت بالرغم مني أحياناً من هذه المشاهد، بحيث لامسني الجانب الإنساني من هذه التراجيديا المستمرة. فحينما انتهى إلى سمعي خبر اغتيال داني شمعون استعدت في ذهني المراوغات التي دخلنا فيها حين كنا نغطي مفاوضات لوزان (1984) لاستنطاقه وبقية المتفاوضين (أمين الجميل، وليد جنبلاط، نبيه بري، إلخ). كانت أول مرة أقترب فيها بهذا القدر من لوردات الحرب اللبنانيين، واستوقفني داني شمعون بخيلائه واعتداده الزائد بالنفس. تذكرت أيضاً لحظة بعينها وقفت وهو نتحدث في بهو الفندق، فجاء شخص آخر فهمس في أذنه بما قدرت أنه كان تحذيراً قطع معه الحديث على الفور وانصرف مسرعاً.

(3)

لم يكن جبران تويني بين من التقيت، أو على الأقل لا أذكر لقاءنا، ولكنني سعدت منذ عامين بالتعرف على والده الأستاذ غسان تويني، الذي يعتبر نموذجاً لـ«الجنتلمان» العربي: رجل يفيض حكمة ودماثة خلق وعمق بصيرة. وهذا جعل فاجعة مقتل جبران أشبه بفقد شخصي لي، حتى لم أجد ما أعبر به عن عمق الإحساس بالحدث.

(4)

تراجيديا الموت العنيف، خاصة وسط القيادات الشابة المسيحية، تتناقض مع روح لبنان المحب للحياة لدرجة الوله، والمحتفل بالدنيا لدرجة التنسك في محاريب المتعة. وتتعمق التراجيديا بكون بعض القيادات المسيحية الشابة كانت أيضاً وراء نشر ثقافة العنف والتمايز الطائفي. فهي إذن مأساة مزدوجة.

(5)

لسبب ما حذر بعض أنصار القيادي الماروني ميشيل عون من أن البعض يحاول إذكاء فتنة تشق الصف المسيحي. فبيير الجميل، وزير الصناعة الذي قتل الثلاثاء الماضي قتل في قلب ضاحية مسيحية، وبأيدي أشخاص كانوا حاضرين، ثم انسحبوا بسلام بعد الحادث. لم يكن الأمر إذن قنبلة انفجرت في غياب الفاعل. وهذا أمر له دلالاته، ويشير إلى ثقة كبيرة بالنفس لدى الفاعلين.

(6)

المسارعة باتهام سورية كما فعل لفيف من الزعماء اللبنانيين تصرف فيه من التهور أكثر مما فيه من الإقناع. ويمكن اتهام القيادة السورية بأشياء كثيرة ليس من بينها الغباء. سورية تعرف منذ اغتيال الحريري (الذي لعله كان آخر جرائمها في لبنان) أن أي حادث اغتيال يقع في لبنان لشخص مناهض لها ستتهم به حتى لو كان الشخص انتحر أمام شبكات التلفزة. وعليه تكون حماقة كبرى من الأجهزة السورية ارتكاب مغامرة من هذا النوع في هذا الوقت. هذا المزعم يتناقض تماماً مع مشهد وزير الخارجية السوري وليد المعلم وهو يؤدي فروض الولاء والطاعة للباب العالي الأمريكي في بغداد ويعلن توبة وأوبة دمشق عن المروق والعصيان.

(7)

في العراق كما في لبنان، يكثر السياسيون اتهام الأجانب بالمسؤولية عن محنتهم. وفي كلا الحالين، القاتل والمقتول مواطن، والأجنبي المشارك إما مدعو من أهل البلد أو مدعوم من قبلهم. قتلة بيير الجميل (مثل قتلة معظم العراقيين) هم (إذا تم الكشف عنهم يوماً ما، وهو أمر محير آخر) هم في الغالب من مواطني البلد المنكوب. قد يكونون يعملون لحساب سورية أو (وهو الأرجح) لحساب إسرائيل. وقد تكون لهم مصلحة خاصة في ذلك الموقف. ولكنهم في الغالب لبنانيون.

(8)

في لبنان كما في العراق، يحتاج البعض إلى النظر في المرآة ليعرفوا من المسؤول عن محنة بلده.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364